لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة التاسعة والأربعون

"إحداث فارق في الأمن الغذائي والتغذية"

11–14 أكتوبر/تشرين الأول 2021

بيان المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (رسالة فيديوية)

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

طاب يومكم.

تعقد لجنة الأمن الغذائي العالمي (اللجنة) دورتها التاسعة والأربعين في فترة حافلة بتحديات لا نظير لها تلقي بظلالها على الأمن الغذائي العالمي. فخلال السنة الماضية فحسب، أدى خليط مضر قوامه النزاعات وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19 إلى الزجّ بحوالي 300 مليون شخص آخرين في مستنقع انعدام الأمن الغذائي.

فقد ارتفع عدد الذين يعانون من الجوع المزمن بما مجموعه 160 مليون ليبلغ 811 مليون شخص. كما ارتفع عدد الذين يتجرعون مرارة الجوع الحاد بما مجموعه 135 مليون شخص، وتضاعف ليبلغ 270 مليون شخص. والأدهى من ذلك كلّه، أن ثمة الآن 42 مليون شخص في 43 بلدًا باتوا قاب قوسين أو أدنى من المجاعة.

ولئن كانت لا تزال أمامنا فرصة سانحة لتفادي وقوع كارثة، فإنه يجب علينا جميعًا حشد جهودنا لمكافحة آفة الجوع هذه – اليوم. وإذا غض العالم الطرف عن هؤلاء الأشخاص، فإنه يمكننا رؤية حدوث مجاعات ذات أبعاد هائلة في غضون أشهر.

ويتعين علينا، إذا ما كنا جادين فعلًا في التصدي للجوع وتعزيز نظمنا الغذائية، اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة ووضع خطة طويلة الأجل – مدعومة بالموارد اللازمة لإنجاز المهمة.

وهذا يعني، على المدى القصير، إتاحة التمويل وإمكانية الوصول من أجل وقف زحف موجة الجوع الآخذة في التزايد التي نشهدها في مختلف أنحاء العالم. وهذا سيقتضي توفير 6.6 مليارات من الدولارات الأمريكية كتمويل إضافي للوصول إلى 42 مليون شخص معرضين لخطر المجاعة وإنقاذهم من حافة الهاوية.

ونحن، في برنامج الأغذية العالمي، على أهبة الاستعداد لتأدية دورنا بالكامل. فوجودنا الراسخ في الميدان وبصمتنا العالمية يعنيان أنه بإمكاننا حشد الإمكانات على وجه السرعة، وإذا حصلنا على الموارد التي نحتاجها، فشاحناتنا ستنطلق على الفور.

ولكننا نحتاج، على المدى الطويل، أيضًا إلى الاستثمار في البرامج التي أثبتت فعاليتها مع مرور الزمن والتي تساعد المجتمعات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على الصمود وأن تتمتع بمستوى أكبر من الاكتفاء الذاتي. واسمحوا لي أن أعطيكم مثالًا رائعًا على هذا النهج قيد التنفيذ في الميدان.

فتحالف الوجبات المدرسية، الذي أطلق خلال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت الشهر الماضي، هو شراكة مبتكرة بين 60 حكومة وحوالي 50 منظمة أخرى. وكلّها تدرك المنافع الاجتماعية والاقتصادية الواسعة المتأتية من الاستثمار في مواطنينا الأصغر سنًا.

وإن برامج التغذية المدرسية تغير حياة المرء. فهي توفر حافزًا قويًا لأشد الأسر فقرًا للحفاظ على تردد أطفالها – ولا سيما بناتها– على المدرسة.

وهي، عن طريق شراء الأغذية من أصحاب الحيازات الصغيرة، تساعد المزارعين على كسب لقمة عيش مستدامة وتعزيز الاقتصادات المحلية. وواقع الأمر أن برامج التغذية المدرسية تؤدي إلى خلق حوالي 000 2 فرصة عمل لكل 000 100 طفل يتم إطعامهم – وكثير من هذه الفرص هي فرص عمل للنساء.

وفي أشد البلدان فقرًا، لا تكلّف التغذية المدرسية سوى 25 سنتًا لكل طفل ولكل وجبة. فهي أذكى استثمار يمكن لأي حكومة القيام به. وهي بالضبط نوع البرامج العملية التي يمكنها إحداث فارق حقيقي بالنسبة إلى الأسر التي تتضور جوعًا، ونحن جميعًا نعمل يدًا بيد لاستعادة ما خسرناه جراء جائحة كوفيد–19 على مدى الأشهر الـ 18 المنصرمة.

وبإمكان اللجنة، بل يجب عليها، تأدية دور حيوي في حشد ما يلزم من دعم وموارد لمعالجة أزمة الجوع الحالية، مع معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الوقت ذاته.

لذا، فإنّ دعم عملكم الحاسم الأهمية يشكّل أولوية مشتركة بالنسبة إلى الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما. لأنه حتى وإن كنا نبذل قصارى جهدنا لمد يد العون للذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة اليوم، يجب علينا أيضًا زرع بذور نظم غذائية أكثر استدامة وقدرة على الصمود غدًا.

وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق طموحنا المشترك المتمثل في بناء مستقبل خالٍ من الجوع. وبدعم وتعاون اللجنة وأعضائها، يحدوني الأمل في أن تتكلّل مساعينا بالنجاح يومًا ما.

وشكرًا على حسن إصغائكم.